ناقشت «البديل الإستراتيجي» في غياب الحكومة

«المالية»: امتيازات موظفي الدولة حقوق مكتسبة يجب ألا تمس

جانب من الاجتماع (تصوير: صالح محمد)

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها أمس مشروع قانون لتعديل بعض أحكام القانون رقم 15 لسنة 1979 بشأن قانون الخدمة المدنية وبعض الاقتراحات ذات الصلة بالبديل الإستراتيجي.

وفي تصريح له بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أعرب مقرر اللجنة صالح عاشور عن أسفه لعدم حضور الوزراء والجهات المعنية بالبديل الإستراتيجي الاجتماع معتبرا أنه دليل على عدم جدية الحكومة في تطبيق مشروع القانون.

وقال عاشور إن الوزراء المعنيين لم يحضروا ولا الشركة المكلفة بتقديم الدراسة عن البديل الإستراتيجي ولا ديوان الخدمة المدنية فيما عدا الجهة القانونية.

وأوضح أن اللجنة واصلت مناقشة البديل الإستراتيجي رغم غياب الأطراف المعنية ورأت أن الوضع الحالي لموظفي الدولة وخصوصا فيما يتعلق بامتيازاتهم يجب ألا يمس لأنها حقوق مكتسبة مشددا على أنه في حال تطبيق البديل الاستراتيجي فيجب ألا يكون هناك استثناء لأي جهة.

وبين أنه لا يمكن الموافقة على البديل الإستراتيجي من دون الاطلاع على تفاصيل القانون المتعلقة بسلم الرواتب والمناصب والهيكل التنظيمي والعلاوات والقضايا المتعلقة بحقوق الموظفين.

وشدد على أنه لا يمكن منح الحكومة تفويضا على بياض ثم نتفاجأ أن هناك ضررا على الموظفين الكويتيين في الجهات الحكومية. واضاف أن ما تقدمه الحكومة مجرد شعارات ولو كانت جادة فعلا لكانت على الأقل تحرص على حضور مثل هذه الاجتماعات ولرأينا منها تحركا جديا لإقرار مشروع القانون.

وأكد عاشور أنه لا يمكن الموافقة على مشروع قانون البديل الإستراتيجي من دون الموافقة على قوانين أخرى مثل المناصب القيادية حتى لا تكون التعيينات بالواسطة والمحسوبية، وقانون التوصيف الوظيفي لكي يكون هناك توصيف وظيفي واضح.

وطالب بضرورة أن يكون هناك نوع من التوجيه للقطاع الخاص لتوظيف الكويتيين لا سيما في الجهات التي للحكومة مشاركة في رأسمالها وتأسيسها.

وأوضح عاشور أن الوثيقة الاقتصادية التي تتضمن ضريبة القيمة المضافة وغيرها من القضايا هي مرتبطة بالبديل الاستراتيجي ولكن الحكومة لم تقدمها مؤكدا أن مثل هذه القوانين المهمة تحتاج إلى نقاش تفصيلي قبل موافقة مجلس الأمة عليها

طالب بمعرفة حجم المبالغ المرصودة للصرف على المشاريع في ميزانية كل وزارة وجهة حكومية

الشاهين يسأل الحجرف عن إجراءات ضبط المصروفات وزيادة الإيرادات غير النفطية

أسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه سؤالا برلمانيا إلى وزير المالية نايف الحجرف عن الخطوات والإجراءات المتخذة من قبل الوزارات والهيئات والإدارات الحكومية لضبط المصروفات الجارية وتنمية الإيرادات غير النفطية.

ونص السؤال على ما يلي:

فيما يخص المصروفات والمخصصات المالية لدى الجهات الحكومية، يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1) ما الخطوات والإجراءات المتخذة من قبل الوزارات والهيئات والإدارات الحكومية لضبط المصروفات الجارية وعدم التوسع فيها؟ وما حجم الإيرادات غير المحصلة لدى هذه الجهات الحكومية؟

2) هل هناك حالات لجهات اتخذت إجراءات بشأن حجز مخصصات مالية فيما يخص مشاريعها المزمع طرحها قبل جهوزية الدراسة الفنية ودراسة الجدوى؟ وما الإجراءات المتخذة في حال وجودها؟

3) هل اتخذت وزارة المالية إجراءات محددة فيما يخص إيصال الدعم لمستحقيه من قبل الجهات التنفيذية المختصة؟ وهل توجد جهات أو وزارات ثبت ارتكابها لمخالفات لآلية صرف هذا الدعم أو التعليمات الصادرة بهذا الخصوص؟ ومن هي هذه الجهات؟

4) ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية والجهات التابعة لها للعمل على تنمية الإيرادات غير النفطية؟ وهل هناك دراسات تتعلق في تعظيم تلك الإيرادات؟ وما التوصيات التي خرجت بها؟ وهل تم العمل بها؟ وما القرارات الدالة على تنفيذها؟

5) ما حجم المبالغ المرصودة للصرف على المشاريع في ميزانية كل وزارة وجهة حكومية ونسبة كل مبلغ مخصص لتنفيذ تلك المشاريع قياسا بميزانية الوزارة أو الجهة؟ وهل يوجد جدول مقارن بين كل الوزارات وكذلك الجهات الحكومية يبين هذه المبالغ المالية المخصص للمشاريع مقارنة بالمبالغ المخصصة للرواتب هذه الوزارات والجهات الحكومية؟

الدوسري يقترح معاملة غير محددي الجنسية في الجيش معاملة الكويتيين

ناصر الدوسري

أعلن النائب ناصر الدوسري عن تقديمه اقتراحا بقانون لمعاملة المتطوعين من دول مجلس التعاون وغير محددي الجنسية العاملين في الجيش معاملة الكويتيين.

ونص الاقتراح على ما يلي:

أتقدم بالتعديل على مشروع بقانون في شأن تعديل الفقرة الأخيرة من نص المادة ٢٩ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش والذي أقره مجلس الأمة في مداولته الأولى بجلسته المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق 2018/2/13.

المادة الأولى:

تعدل الفقرة الأخيرة من نص المادة ٢٩ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش لتصبح على النحو التالي:

ويعامل المتطوعون من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وغير محددي الجنسية العاملون في الجيش معاملة الكويتيين

نواب: قانون «تعارض المصالح» يحمي السلطة التشريعية من الانحراف السياسي

عقد النواب عبد الله الرومي ورياض العدساني ود.عبد الكريم الكندري وعمر الطبطبائي ود.عادل الدمخي وراكان النصف اجتماعا أمس بمكتب النائب رياض العدساني لمناقشة عدد من القضايا العالقة وأبرزها قانون تعارض المصالح.

وقال النائب رياض العدساني عقب الاجتماع إن النواب الستة اتفقوا على متابعة القضايا العالقة ذات الأهمية، مضيفا أن المجتمعين أكدوا أن (تعارض المصالح) يساهم في حماية السلطة التشريعية من الانحراف السياسي وسد الفراغ التشريعي فيما يتعلق بقضية الإيداعات المليونية وكل ما يشابهها.

وأضاف العدساني أن المجتمعين اتفقوا على مطالبة لجنة حقوق الإنسان بمناقشة أوضاع السجون والنزلاء وخاصة الوضع الصحي للسجناء وتوجيه دعوة إلى كل من وزيري الداخلية والصحة بناء على تكليف اللجنة السابق من أجل متابعة الأوضاع بصفة عامة وتطبيق الإجراءات الاحترازية

«التربية» رفضت تعطيل الدراسة واكتفت بإلغاء طابور الصباح والأنشطة الخارجية

«الديرة» تمر بموجة غبار عابرة ولا تأثير على حركة الطيران

الكويت تمر بموجة غبار نتيجة لرياح نشطة

الداخلية: دعت المواطنين والمقيمين لتوخي الحذر

البلاد كما بدت أمس

■ «الداخلية» نصحت قائدي المركبات بتوخي الحيطة والحذر نظراً لسوء الأحوال الجوية

ذكرت ادارة الارصاد الجوية الكويتية أن البلاد تقع تحت تاثير امتداد منخفض جوي من ناحية الشمال ممتد الى طبقات الجو العليا مما يؤدي الى تكاثر كميات السحب المنخفضة والمتوسطة ويضعف تدريجيا مع فرصة لأمطار رعدية ورياح نشطة مثيرة للغبار.

من جانبها دعت وزارة الداخلية المواطنين والمقيمين قائدي المركبات إلى توخي الحيطة والحذر نظرا لسوء الأحوال الجوية وانخفاض الرؤية في بعض المناطق بسبب الغبار التي تشهده البلاد حاليا.

وأهابت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني ب"الداخلية" في بيان صحفي بقائدي المركبات عدم الوقوف المفاجئ مما يعرض حياتهم وحياة مستخدمي الطريق للخطر ودعت إلى ضرورة الانتباه وترك مسافة كافية بين المركبات.

وأشارت إلى عدم التردد عند الضرورة بالاتصال على هاتف الطوارئ "112" لأي مساعدات إنسانية ومرورية وأمنية.

من جهتها قالت الإدارة العامة للطيران المدني أمس أن حركة الملاحة الجوية في مطار الكويت الدولي تسير بصورة طبيعية رغم حالة الغبار التي تشهدها البلاد حاليا.

وأوضح نائب المدير العام لشؤون خدمات الملاحة الجوية في الإدارة خالد الشعيبي لـ"كونا" أن حركة الطائرات لم تتأثر بحالة الجو الحالية، مشيرا الى أن مستوى الرؤية المسموح بها في الإقلاع والهبوط يعتمد على ما تسمح به المعايير المتبعة في المطار إضافة على ترخيص الطائرة وترخيص الطيارين.

وكانت إدارة الأرصاد الجوية قد ذكرت على موقعها الإلكتروني ان البلاد تتاثر حاليا بإنخفاض الرؤية الأفقية بسبب الغبار العالق تصل إلى أقل من 1000 متر على بعض المناطق خاصة المكشوفة مع نشاط في الرياح الجنوبية التي قد تزيد سرعتها عن 60 كيلومترا في الساعة.

هذا وقد أهابت الإدارة العامة للاطفاء أمس بالمواطنين والمقيمين بتوخي الحطية والحذر وخاصة مرتادي المناطق البرية والبحرية لعدم إستقرار الحالة الجوية في البلاد نتيجة لنشاط الرياح المثيرة للغبار.

وذكرت ادارة العلاقات العامة والإعلام في "الاطفاء" في بيان صحافي ان سرعة الرياح قد تزيد سرعتها عن 60 كيلومترا في الساعة الامر الذي قد يتسبب في اثارة الغبار لتقل معه الرؤية الأفقية إلى أقل من 1000 متر على بعض المناطق خاصة المكشوفة.

ودعت إلى متابعة الحالة الجوية عن طريق موقع ادارة الأرصاد الجوية ووسائل الإعلام مؤكدة ان جميع مراكز الإطفاء البرية والبحرية والمطارات تعمل بكامل جهوزيتها حيث اتخذت الإستعدادات للتعامل مع البلاغات الطارئة والإنسانية على هاتف الطوارئ 112.

وكان وكيل وزارة التربية الدكتور هيثم الاثري أعلن أمس أنه لا تعطيل للدراسة في ظل الأجواء المناخية التي تشهدها البلاد حاليا إلا أن هناك استثناء للحالات المرضية الخاصة.

وقال الأثري في تصريح لـ"كونا" أنه تم إيقاف الأنشطة الخارجية فقط ومنها طابور الصباح، لافتا الى أن هذه الأجواء لا تستدعي حتى الان التعطيل الا انه سيتم الغاء الأنشطة الخارجية فقط.

■ «الإطفاء»: الرؤية الأفقية انخفضت إلى أقل من 1000 متر على بعض المناطق خاصة المكشوفة

وأوضح انه فيما يخص الحالات الخاصة التي تعاني من تلك الأجواء كمرضى الربو فانه يسمح لهم بالخروج من المدرسة مشيرا الى انه في حالة تغير الأجواء المناخية للأسوأ بحيث تمنع وتعيق العملية الدراسية فستتوقف الدراسة.

وأضاف ان الوزارة فوضت مدراء المدارس بالتنسيق مع مدراء المناطق التعليمية لاتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بايقاف الدراسة من عدمه لاسيما وان الحالة المناخية تتباين من منطقة لاخرى وحتى داخل المنطقة التعليمية من مدرسة الى أخرى.